

مؤتمر العمل العربي
الدورة الثانية والأربعين
الكويت - دولة الكويت
18-25 أبريل / نيسان 2015

و.م.ع.ع.د. 1/42
القسم الثاني / ملاحق - الثاني



منظمة العمل العربية

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

**** ملاحق (القسم الثاني) :**

- الملاحق رقم (2) : التقرير السنوي لمتابعة التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل.

تقديم:

أولاً: في إطار استمرارية الجهود التي تبذلها منظمة العمل العربية لتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين البلدان العربية في مختلف مجالات وقضايا العمل والعمال أكدت المنظمة على ضرورة وضع التشغيل في صدارة وأولويات التنمية ومحاربة الفقر والحد من البطالة، وتوصلت إلى إصدار قرار القمة الاقتصادية والتنمية والاجتماعية الأولى (الكويت 2009)، والذي ينص ضمن أمور أخرى على اعتماد الفترة 2010 – 2020 عقداً عربياً للتشغيل وتكليف المنظمة بتنفيذ البرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية والمشاريع المنبثقة عنه.

ثانياً: وفي إطار متابعة تنفيذ قرارات الدورة (41) لمؤتمر العمل العربي بشأن العقد العربي للتشغيل وجه معالي السيد/ المدير العام لمكتب العمل العربي خطاباً لأطراف الإنتاج الثلاثة تحت الأرقام (1255- حكومات)، (1256- أصحاب أعمال)، (1257- عمال) بتاريخ 2014/11/5، لتضمين خطط عملها التشغيلية، البرنامج التنفيذي للعقد العربي للتشغيل وموافاة المنظمة بالتقرير السنوي للمتابعة بشأن الأنشطة والإجراءات المتخذة للتقدم في إنجاز متطلبات العقد وفقاً لقرار المؤتمر رقم (1526) الذي جاء فيه ضمن أمور أخرى ما يلي:

"الفقرة (4) " دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، منظمات أصحاب الأعمال، منظمات العمال) لموافاة مكتب العمل العربي بتقرير المتابعة السنوي حول مراحل التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل ، ليتسنى له استكمال تقريره الدوري للقمة العربية للتنمية والاقتصادية والاجتماعية بهذا الشأن " .

" الفقرة (9) " استمرار منظمة العمل العربية في متابعة التقدم المحرز في إنجازات متطلبات العقد العربي للتشغيل وتكثيف أنشطتها الهادفة إلى مساعدة البلدان العربية على تحقيق الأهداف المرجوة من العقد".

ثالثاً: تلقى مكتب العمل العربي ردود وزارات العمل في الدول العربية الآتية: (مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية) وكذلك من منظمات أصحاب الأعمال الآتية (غرفة تجارة وصناعة البحرين).

رابعاً: الأمر معروض على المؤتمر الموقر للتفضل بما يلي:

- 1- أخذ العلم بالتقرير
- 2- دعم جهود منظمة العمل العربية للترويج للعقد العربي للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم المهني والتقني، مما يساعد في عمليات توظيف الوظائف وتسهيل التنقل المنظم للأيدي العاملة العربية بين الدول العربية وتضييق الفجوة بين مخرجات التدريب والتعليم التقني والمهني واحتياجات سوق العمل.

- 3- دعوة الدول العربية التي لم تعتمد العقد العربي للتشغيل والإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني إلى اعتمادها طبقاً لقرار مؤتمر العمل العربي رقم " 1424 " (المنامة/ مملكة البحرين (2010)).
- 4- دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة (حكومات، منظمات أصحاب الأعمال، منظمات العمال) لموافاة مكتب العمل العربي بتقرير المتابعة السنوية حول مراحل التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل، ليتسنى له استكمال تقريره الدوري للقممة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية بهذا الشأن.
- 5- حث الدول العربية التي لم تعتمد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 إلى المسارعة باعتماده إعمالاً لقرار مؤتمر العمل العربي المرقم " 1401 " (عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية 2009).
- 6- تقديم الشكر لأطراف الإنتاج التي تابعت وثيقة متطلبات العقد العربي للتشغيل وخاصة الجهات التي وافت مكتب العمل العربي برودودها المتعلقة بتقرير المتابعة السنوي بهذا الشأن وهى (مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، غرفة تجارة وصناعة البحرين،) .
- 7- توجيه الشكر والتقدير للدول التي أكدت فى تقريرها على اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن، وهى: (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، جمهورية مصر العربية، غرفة تجارة وصناعة البحرين، غرفة تجارة وصناعة عمان) .
- 8- توجيه الشكر والتقدير للدول التي أوردت فى تقريرها اعتماد الإستراتيجية العربية للتدريب والتعليم التقني والمهني وهى: (المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة فلسطين، الجمهورية اليمنية) .
- 9- استمرار منظمة العمل العربية فى متابعة التقدم المحرز فى انجاز متطلبات العقد العربي للتشغيل وتكثيف أنشطتها الهادفة إلى مساعدة البلدان العربية على تحقيق الأهداف المرجوة من العقد.

أحمد محمد لقمان
المدير العام



منظمة العمل العربية
مكتب العمل العربي

التقرير السنوي الخامس

حول

"التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل"

من واقع الردود التي تلقاها مكتب العمل العربي

لحين إعداد هذا التقرير

التقرير السنوي الخامس حول

"التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل"

من واقع الردود التي وصلت حتى إعداد هذا التقرير من

أطراف الإنتاج الثلاثة

تم إعداد هذا التقرير في إطار متابعة تنفيذ قرار القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (الكويت، يناير/ كانون الثاني 2009) المتعلق بالبرنامج المتكامل لدعم التشغيل والحد من البطالة في الدول العربية واعتماد الفترة (2010- 2020) عقدا عربياً للتشغيل، وكذلك لمتابعة تنفيذ قرار مؤتمر العمل العربي المرقم (1417) والمتخذ بالدورة السابعة والثلاثين (المنامة / مملكة البحرين مارس/ آذار 2010)، والذي جاء فيه " دعوة أطراف الإنتاج الثلاثة لتقديم تقرير سنوي لمنظمة العمل العربية حول التقدم في إنجاز العقد العربي للتشغيل يساعد في إعداد تقرير تقدمه منظمة العمل العربية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية.

** أولاً : ردود وزارات العمل في الدول العربية :

(1) وزارة العمل / مملكة البحرين :

• الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية، حيث وافقت مملكة البحرين كبقية الدول الأعضاء بالمنظمة خلال الدورة (37) لمؤتمر العمل العربي، على اعتماد العقد العربي للتشغيل، والبحرين ملتزمة بكل ما يصدر عن المنظمة والمؤتمر من وثائق وقرارات ومشاريع، ونحيطكم علماً بأنه لا توجد لدى البحرين إجراءات قانونية أو إدارية لاعتماد مثل هذه المشاريع.
- توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل. حيث تتوافر لدى أكثر من جهة رسمية في مملكة البحرين بيانات عن التشغيل، وهي وزارة العمل، هيئة تنظيم سوق العمل، الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، والجهاز المركزي للمعلومات.
- أشار التقرير إلى أنه لم تعد الوزارة أي دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل.

● **الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف :**

- تعتمد مملكة البحرين في احتساب نسبة البطالة على أساس شهري، وقد وصلت هذه النسبة في نهاية الربع الثالث من 2014 إلى 3.6%. ويشير التقرير إلى أن نسبة البطالة عام 2014 على المستوى الوطني بين الذكور وبين الإناث تقدر بنحو (3.6%).
- أما تصنيف العمالة بين النشطين اقتصادياً: العمالة الوطنية (141100)، والعمالة العربية والعمالة الأجنبية (441041).
- أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تقدر بين الذكور (88723)، وبين الإناث (52377).
- توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة: تعتبر البطالة في مملكة البحرين تحت السيطرة من خلال الجهود التي تبذلها الوزارة والمتمثلة في تنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج والخطط الإستراتيجية الوطنية، وقد دشنت الوزارة مؤخراً مشروع توظيف وتأهيل البحرينيين، وهو مشروع مكمل لمشاريع التوظيف التي نفذتها الوزارة خلال السنوات الماضية.
- جرى توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولاً ثم لصالح العمالة العربية ثانياً.
- نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشطين اقتصادياً: العمالة الوطنية تقدر بنحو (3.6%).

- جرى إعداد إستراتيجية وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة. حيث وضع المجلس الأعلى للمرأة إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة ويعمل المجلس مع الشركاء في مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني للنهوض بالمرأة البحرينية بناءً واعداداً وعطاءً، للوصول بالمرأة لمستوى المشاركة الفاعلة، لتأخذ دورها شريكة للرجل في تحقيق هدف البناء والتنمية البشرية والاقتصادية.

● **الهدف الثالث: تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:**

- يشير التقرير إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى الوطني: إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية تعمل من خلال شراكتها مع البنك الدولي لوضع معايير توضح خط الفقر النسبي في مملكة البحرين، وذلك بناء على نتائج المسح الإحصائي الذي يقوم به الجهاز المركزي للمعلومات والذي يتوقع منه أن يساهم في وضع سياسات الحكومة تجاه استهداف وتنمية الفئات الأكثر احتياجاً للدعم. وتعمل اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة أوضاع الأسر المحتاجة وإعداد خطة وطنية لتنمية الأسر المحتاجة بمملكة البحرين، وإيجاد مشروع وطني متكامل لدراسة حالات الأسر الفقيرة والعمل على تمكينها

من مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والتربوية، وتعد مبادرة "إنماء" إحدى برامج الوزارة المهمة والهادفة إلى مساندة الأسر المحتاجة من خلال تنفيذ برامج وأنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لتعزيز القدرات وتوفير الفرص والبدائل المناسبة لتنمية المجتمع والبيئة وتمكين ذوى المهارات المتواضعة، والعاطلين عن العمل على المدى البعيد من تحمل المسؤولية والاعتماد على المبادرات الذاتية في تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم نحو العيش الكريم، وبذلك يتم إخراجهم من دائرة المساعدات الاجتماعية إلى الاعتماد على الذات. وعززت رؤية البحرين 2030 توجهات و رؤية وزارة التنمية الاجتماعية الساعية بالقيم نحو التميز والارتقاء بالفرد والمجتمع على أسس التماسك والتمكين والشراكة والعدالة.

- رفع معدل النمو في الإنتاجية: يشير التقرير إلى أن نسبة النمو في الإنتاجية تقدر بـ 5.3%.

- مدى توافر خطط لزيادة الإنتاجية: تعد الرؤية الاقتصادية 2030، التي أطلقها صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى في أكتوبر عام 2008، رؤية اقتصادية شاملة لمملكة البحرين من شأنها تحديد وجهة واضحة للتطوير المستمر للاقتصاد البحريني، وفي جوهرها تعكس هدفاً أساسياً مشتركاً يتمثل في بناء حياة أفضل لكافة المواطنين البحرينيين، وتركز هذه الرؤية على صياغة الرؤية الخاصة بالحكومة والمجتمع والاقتصاد مستندة في ذلك إلى ثلاثة مبادئ توجيهية أساسية هي الاستدامة والعدالة التنافسية. وقد بدأ مجلس التنمية الاقتصادية، بعد إطلاقه الرؤية الاقتصادية 2030، برنامجاً مستمراً للإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية كجزء من تلك الرؤية، حيث لعب دوراً قيادياً وقام بالتنسيق مع وزارات الدولة المختلفة لوضع أول "إستراتيجية اقتصادية وطنية" تم اعتمادها كخارطة الطريق التي يلزم إتباعها لتحقيق الرؤية.

● الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية :

- تم اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن بصورة رسمية، حيث اعتمدت مملكة البحرين التصنيف الخليجي للمهن، والذي يتوافق ويعتمد بصورة كبيرة على التصنيف العربي.

- توافر مكاتب التشغيل على الصعيد الحكومي، حيث تتوزع 5 مراكز توظيف تتبع وزارة العمل على جميع محافظات مملكة البحرين، بالإضافة إلى المركز الرئيسي بمبنى الوزارة، كما تتوافر مكاتب التشغيل في القطاع الخاص.

- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص: ينظم عمل وكالات توريد العمال ومكاتب التوظيف الفصل الثاني من قانون رقم (19) لسنة 2006، بشأن تنظيم سوق

العمل، إذ تنظم المادتان (28) و(29) الترخيص لمزاولة النشاط وإجراءات انتهاء وإلغاء الترخيص.

- توافر خدمات التشغيل الإلكتروني.

- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي.

● **الهدف الخامس: رفع نسبة الملحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50%:**

- نسبة الملحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملحقين بالتعليم في عام 2014 (5889) طالبا.

- نسبة الإناث الملحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2014 (979) طالبة في برامج التلمذة المهنية.

- نسبة الملحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2014 (457) طالبا.

- توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني.

- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي.

- شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية: يعتبر النظام المطور للتعليم الفني والمهني أحد الأنماط الشائعة عالمياً في مجال التعليم والتدريب المهني، حيث تتبناها العديد من الدول المتقدمة في المجالات الصناعية والخدمية والتجارية، وكما يتضح من التسمية فإن فلسفتها تتلخص في ربط التعليم بالمهنة التي سيلتحق بها الطالب، ولتحقيق ذلك لا بد من توافر شراكة حقيقية وقوية بين قطاع التعليم وسوق العمل حيث يفترض أن يكتسب الطالب المعارف الأساسية للمهنة ويتقن كفاياتها من خلال تدريبه لدى الشركة أو المؤسسة التي تمارس فيها تلك المهنة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية. ويعمل المشروع على إحداث تغيير يشمل كافة جوانب منظومة التعليم والتدريب والتعلم، من حيث حدوث تغييرات جذرية في المناهج الدراسية وأساليب التدريس والكفايات المهنية الواجب توفرها لدى المعلمين والمدرسين، كما سيضم التغيير توسيع مجال البيئة التعليمية حيث لن تصبح قاصرة على المدرسة فقط بل ستتعدى ذلك إلى مشاركة الشركات والمؤسسات في برامج التدريب العملي للطلاب والطالبات في مجال التخصص، ومشاركتهم كذلك في تقييم مدى إتقان الطلاب والطالبات للكفايات الأساسية لكل مهنة. كما أن خريجي برنامج التلمذة المهنية من المتفوقين تتاح لهم فرصة مواصلة الدراسة في الجامعة التطبيقية وذلك للحصول على درجة البكالوريوس مما يمثل تطوراً جذرياً نحو التوافق مع التوجهات العالمية.

- كما أن مسيرة التعليم شهدت خلال الفترة الماضية العديد من الإنجازات المتميزة في مسيرة التعليم الفني والمهني، ومع المتابعة المستمرة لاحتياجات سوق العمل أظهرت وجود حاجة ماسة لإدخال المزيد من التطويرات الجذرية على النظام التعليمي، لذا فقد تبنى مجلس التنمية الاقتصادية إطلاق مجموعة من المبادرات بهدف تطوير التعليم والتدريب كان على رأسها تنفيذ برنامج لتطوير التعليم الفني والمهني تحت اسم (مشروع تطوير التعليم الفني والمهني).

(2) وزارة العمل / المملكة العربية السعودية :

• الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

- توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل: من خلال قاعدة بيانات برنامج حافز + طاقات اونلاين، حيث تحتوى قاعدة بيانات برنامج حافز على بيانات تفصيلية عن الباحثين عن عمل ممن تنطبق عليهم الشروط وتم ربط هذه البيانات مع احتياجات القطاع الخاص من خلال طاقات اونلاين لتسهيل المواءمة بين العرض والطلب، وسيتم تنفيذ المرصد الوطني لسوق العمل: يهدف المرصد إلى توفير بيانات محدثة، دقيقة وفي الوقت المناسب عن سوق العمل وقياسات وتحليل ودراسات لدعم رسم السياسات واتخاذ القرارات وقياس الأداء من قبل الصندوق ووزارة العمل والعديد من المنشآت العامة والخاصة.

- تم إجراء دراسات متعلقة بقضايا ومؤشرات العقد العربي للتشغيل: تم إجراء عدد من الدراسات لتوطين قطاعات اقتصادية مختلفة وغيرها من الدراسات المتعلقة بسوق العمل لخلق فرص العمل للمواطنين في القطاع الخاص، وجرى تحديد 4 قطاعات اقتصادية رئيسية لإجراء دراسات تفصيلية وتحليل قوى العرض والطلب في سوق العمل لهذه القطاعات بهدف الخروج بمبادرات وبرامج عملية لتوطين الوظائف فيها.

• الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف:

- تقدر نسبة البطالة في عام 2013 على المستوى الوطني 11.7%، بين الذكور تعادل 6.1 % بينما الإناث تعادل 33.2 %.

- أما تصنيف العمالة بين النشطين اقتصادياً: العمالة الوطنية (4.717.127)، والعمالة العربية (6.011.996).

- تشير الإحصائيات إلى أن نسبة المشاركة الاقتصادية لقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تقدر بـ 40.4% ، بين الذكور 64.6.9%، وبين الإناث 16.4%.

- توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة: يتحقق ذلك من خلال تحقيق الهدف الاستراتيجي لتعزيز التوظيف المستدام.

- توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولاً ثم لصالح العمالة العربية ثانياً: يتحقق ذلك من خلال تحقيق الهدف الاستراتيجي لرفع مستوى جاذبية القوى العاملة الوطنية

- توافر استراتيجيه وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة :

وفر الصندوق عدة برامج تخدم عمل المرأة كما يلي:

1- برنامج تأنيث وظائف البيع في محلات المستلزمات النسائية.

2- برنامج دعم المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية.

3- برنامج "توطين محلات بيع التجزئة في المراكز التجارية المغلقة".

4- برنامج " سعوته وتأييث الوظائف المناسبة للمرأة.

5- برنامج تنظيم عمل المرأة في الأنشطة الاقتصادية.

6- برنامج تأنيث وتوطين المشاغل النسائية.

7- برنامج "العمل عن بُعد".

8- دعم برنامج "العمل الجزئي".

9- دعم برنامج "الأسر المنتجة – العمل من المنزل".

● الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية " :

- جرى العمل على اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008.

- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص: تم اعتماد معايير خاصة بإدارة قنوات التوظيف والعمل عليها لمكاتب التوظيف التي تقوم بتقديم خدمة توفير فرص وظيفية للباحثين عن عمل (السعوديين).

- توافر خدمات التشغيل الالكترونية: تم توفير موقع طاقات اونلاين ويعمل بمثابة موقع توظيف مقدم للباحثين عن عمل (السعوديين) من قاعدة بيانات حافز.

- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي: تم توفير لهذه الخدمة لشريحة الباحثين عن عمل (السعوديين).

● الهدف الخامس : رفع نسبة المتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50%:

- منظومة التدريب التقني والمهني بالمملكة تعمل وفق إستراتيجية معتمدة للتدريب التقني والمهني للأعوام 1428-1452هـ، تتقاطع مع الإستراتيجية العربية للتدريب التقني والمهني في معظم محاورها.

- نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم في عام 2013 تقدر بـ 13%.
- نسبة الإناث الملتحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2013 تقدر بـ 15%.
- نسبة الملتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2013، تقدر بـ 1%.
- جرى توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني:
- 1- صدر أمر ملكي بتحديد نسبة قبول خريجي الثانوية العامة في منظومة التعليم العالي ومنظومة التدريب التقني والمهني.. وفقا لما ورد في الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية "مشروع آفاق" التي وافق عليها المقام السامي الكريم بتاريخ 1432/6/5هـ. ونص مشروع آفاق على: أن يصل معدل القيد في الجامعات إلى 70% على أن تكون 55% في المرحلة الجامعية و15% في كليات المجتمع، وتشمل طلاب الانتظام والانتساب، فيما تستوعب المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني على الأقل 25%، وبقية مؤسسات التعليم العالي ومن يتجه من خريجي الثانوية العامة إلى العمل مباشرة بنسبة 5%.
- 2- مشروع التكامل مع وزارة التربية والتعليم لتحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- جرى توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي: صدر أمر ملكي كريم بإنشاء هيئة تقويم التعليم العام من مهامها الرئيسية، العمل على إنشاء إطار وطني للمؤهلات المهنية يسمح بتنقل الطلاب بين مسارات التعليم والتدريب المختلفة.
- جرى شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية: يجري العمل ضمن مشروع المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل على إضافة مقررات خاصة بالتربية المهنية في الصفوف الثانوية.

(3) وزارة القوى العاملة والهجرة/ جمهورية مصر العربية:

الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية.
- الهدف الثانى: تخفيض معدلات البطالة بمقدار النصف:
- تقدر نسبة البطالة في عام 2013 على المستوى الوطني 13.2% بين الذكور بنحو 9.8% وبينما الإناث بنحو 24.2%.
- تشير الإحصائيات إلى أن نسبة المشاركة الاقتصادية لقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تعادل بين الذكور 79.6% وبين الإناث تعادل 20.4%.
- نسبة البطالة حسب الموقع الجغرافي في عام 2013 تعادل 16% في المناطق الحضرية، 10.5% في المناطق الريفية.
- جارى توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة: يتم إعطاء أولوية كبيرة فى سياسات الدولة للنهوض بالتشغيل والحد من البطالة.
- جارى توافر إستراتيجية وخطط وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة فى القوى العاملة: ويتكون ذلك عبر المحاور الآتية:

1- تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

2- زيادة فرص التشغيل أمام النساء.

3- القضاء على كافة صور التمييز ضد المرأة.

الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية " :

- مدى توافر مكاتب التشغيل:
- * مكاتب التشغيل الحكومية غير كافية وتحتاج إلى دعم.
- * توافر مكاتب التشغيل في القطاع الخاص: ويتم العمل على تذليل كافة الصعوبات والمعوقات أمام أصحاب شركات ومكاتب التوظيف.
- * توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص: وذلك وفقا لما نص عليه قانون العمل (12) لسنة 2003.
- جارى توافر خدمات التشغيل الالكترونية: يتم التطلع لتحقيق الاستفادة القصوى من مشروع الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل.
- جارى توافر خدمات الإرشاد الوظيفي: يتم العمل على توفر قاعدة معلومات واسعة ومحدثة بصورة دائمة مع تطوير مكاتب التشغيل للقيام بدور فعال فيما يتعلق بخدمات الإرشاد الوظيفي والتدريب المهني.

● **الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50%:**

- نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم في عام 2013 تقدر بـ (12701).

- نسبة الإناث الملتحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2013 تقدر بـ (5600).

- نسبة الملتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2013: (يتم تدريب ذوى الاحتياجات الخاصة بمراكز التدريب التابعة لوزارة التضامن الاجتماعي).

- توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني: يتم تنفيذ برامج تدريبية تلاءم جميع متطلبات راغبي العمل كالاتي:

● تدريب تحويلي: لتأهيل فائق خريجي الكليات النظرية وإدماجهم في سوق العمل على مهنة حرفية.

● تدريب سريع: لتدريب العمالة نتيجة التخصص.

● تدريب أساسي: لتدريب المتسربين من التعليم.

- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي: يتم قبول خريجي المدارس الفنية والكليات النظرية في برنامج التدريب التحويلي المنفذ بجميع مراكز التدريب التابعة للوزارة بالمحافظات ضمن خطة التدريب السنوية.

ثانياً: ريادة منظمات أصحاب الأعمال فى الدول العربية:

(1) غرفة تجارة وصناعة البحرين :

● **الهدف الأول : تحقيق متطلبات العقد العربي للتشغيل 2010 – 2020 :**

- تم اعتماد العقد العربي للتشغيل بصورة رسمية، حيث وافقت مملكة البحرين كبقية الدول الأعضاء بالمنظمة خلال الدورة (37) لمؤتمر العمل العربي، على اعتماد العقد العربي للتشغيل، والبحرين ملتزمة بكل ما يصدر عن المنظمة والمؤتمر من وثائق وقرارات ومشاريع، ونحيطكم علماً بأنه لا توجد لدى البحرين إجراءات قانونية أو إدارية لاعتماد مثل هذه المشاريع.

- توافر نظام معلومات وطني عن قضايا التشغيل: حيث تتوفر لدى أكثر من جهة رسمية في مملكة البحرين بيانات عن التشغيل، وهى وزارة العمل، هيئة تنظيم سوق العمل، الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، والجهاز المركزي للمعلومات.

● **الهدف الثاني : تخفيض معدلات البطالة إلى النصف:**

- تعتمد مملكة البحرين في احتساب نسبة البطالة على أساس شهري، وقد وصلت هذه النسبة في نهاية الربع الثالث من 2014 إلى 3.6%. ويشير التقرير إلى نسبة البطالة عام 2014 على المستوى الوطني بين الذكور وبين الإناث (3.6%).
- أما تصنيف العمالة بين النشطين اقتصادياً: العمالة الوطنية (141100)، والعمالة العربية والعمالة الأجنبية (441041).
- أما نسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة الوطنية (حسب الجنس) تقدر بين الذكور (88723)، وبين الإناث (52377).
- توافر خطط مرحلية أو إستراتيجية للحد من البطالة: تعتبر البطالة في مملكة البحرين تحت السيطرة من خلال الجهود التي تبذلها الوزارة والمتمثلة في تنفيذ مجموعة متنوعة من البرامج والخطط الإستراتيجية الوطنية، وقد دشنت الوزارة مؤخراً مشروع توظيف وتأهيل البحرينيين، وهو مشروع مكمل لمشاريع التوظيف التي نفذتها الوزارة خلال السنوات الماضية.
- جرى توافر خطط مرحلية لتقليص العمالة الأجنبية لمصلحة العمالة الوطنية أولاً ثم لصالح العمالة العربية ثانياً.
- كما يشير التقرير إلى أن نسبة البطالة على المستوى الوطني بين النشطين اقتصادياً: العمالة الوطنية تقدر بنسبة (3.6%).

- جرى توافر إستراتيجية وطنية لرفع نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة. حيث وضع المجلس الأعلى للمرأة إستراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة ويعمل المجلس مع الشركاء في مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني للنهوض بالمرأة البحرينية بناءً واعداداً وعطاءً، للوصول بالمرأة لمستوى المشاركة الفاعلة، لتأخذ دورها شريكة للرجل في تحقيق هدف البناء والتنمية البشرية والاقتصادية.

● **الهدف الثالث: تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد إلى النصف:**

- يشير التقرير إلى أن نسبة من يقل دخلهم عن خط الفقر المعتمد على المستوى الوطني: إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية تعمل من خلال شراكتها مع البنك الدولي لوضع معايير توضح خط الفقر النسبي في مملكة البحرين، وذلك بناءً على نتائج المسح الإحصائي الذي يقوم به الجهاز المركزي للمعلومات والذي يتوقع منه أن يساهم في وضع سياسات الحكومة تجاه استهداف وتنمية الفئات الأكثر احتياجاً للدعم. وتعمل اللجنة الوطنية المكلفة بدراسة أوضاع الأسر المحتاجة وإعداد خطة وطنية لتنمية الأسر المحتاجة بمملكة البحرين، وإيجاد مشروع وطني متكامل لدراسة حالات الأسر الفقيرة والعمل على تمكينها من مختلف النواحي

الاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية والتربوية، وتعد مبادرة "إنماء" إحدى برامج الوزارة المهمة والهادفة إلى مساندة الأسر المحتاجة من خلال تنفيذ برامج وأنشطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة لتعزيز القدرات وتوفير الفرص والبدائل المناسبة لتنمية المجتمع والبيئة وتمكين ذوى المهارات المتواضعة، والعاطلين عن العمل على المدى البعيد من تحمل المسؤولية والاعتماد على المبادرات الذاتية في تلبية متطلباتهم واحتياجاتهم نحو العيش الكريم، وبذلك يتم إخراجهم من دائرة المساعدات الاجتماعية إلى الاعتماد على الذات. وعززت رؤية البحرين 2030 توجهات و رؤية وزارة التنمية الاجتماعية الساعية بالقيم نحو التميز والارتقاء بالفرد والمجتمع على أسس التماسك والتمكين والشراكة والعدالة.

- رفع معدل النمو في الإنتاجية: يشير التقرير إلى أن نسبة النمو في الإنتاجية تقدر بـ 5.3%.
- مدى توافر خطط لزيادة الإنتاجية: حيث تعد الرؤية الاقتصادية 2030، التي أطلقها صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى في أكتوبر عام 2008، رؤية اقتصادية شاملة لمملكة البحرين من شأنها تحديد وجهة واضحة للتطوير المستمر للاقتصاد البحريني، وهي جوهرها تعكس هدفاً أساسياً مشتركاً يتمثل في بناء حياة أفضل لكافة المواطنين البحرينيين، وتركز هذه الرؤية على صياغة الرؤية الخاصة بالحكومة والمجتمع والاقتصاد مستندة في ذلك إلى ثلاثة مبادئ توجيهية أساسية هي الاستدامة والعدالة التنافسية. وقد بدأ مجلس التنمية الاقتصادية، بعد إطلاقه الرؤية الاقتصادية 2030، برنامجاً مستمراً للإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية كجزء من تلك الرؤية، حيث لعب دوراً قيادياً وقام بالتنسيق مع بالتنسيق مع وزارات الدولة المختلفة لوضع أول "إستراتيجية اقتصادية وطنية" تم اعتمادها كخارطة الطريق التي يلزم إتباعها لتحقيق الرؤية.

● الهدف الرابع : تيسير تنقل العمالة العربية بين الأقطار العربية :

- تم اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن بصورة رسمية، حيث اعتمدت مملكة البحرين التصنيف الخليجي للمهن، والذي يتوافق ويعتمد بصورة كبيرة على التصنيف العربي.
- توافر مكاتب التشغيل على الصعيد الحكومي، حيث تتوزع 5 مراكز توظيف تتبع وزارة العمل على جميع محافظات مملكة البحرين، بالإضافة إلى المركز الرئيسي بمبنى الوزارة، كما تتوافر مكاتب التشغيل في القطاع الخاص.
- توافر معايير لاعتماد مكاتب التشغيل في القطاع الخاص: ينظم عمل وكالات توريد العمال ومكاتب التوظيف الفصل الثاني من قانون رقم (19) لسنة 2006، بشأن تنظيم سوق العمل، إذ تنظم المادتان (28) و(29) الترخيص لمزاولة النشاط وإجراءات انتهاء وإلغاء الترخيص.

- توافر خدمات التشغيل الالكتروني.
- توافر خدمات الإرشاد الوظيفي.
- **الهدف الخامس : رفع نسبة الملتحقين بالتعليم والتدريب التقني والمهني إلى 50%:**
- نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني من الملتحقين بالتعليم في عام 2014 (5889) طالبا.
- نسبة الإناث الملتحقات بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2014 (979) طالبة في برامج التلمذة المهنية.
- نسبة الملتحقين من ذوى الاحتياجات الخاصة بالتدريب والتعليم المهني والتقني من مجمل الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني في عام 2014 معطيات (457) طالباً.
- توافر خطط وإجراءات وطنية لتحقيق رفع نسبة الملتحقين بالتدريب والتعليم المهني والتقني.
- توافر قنوات الارتباط بين التدريب والتعليم المهني والتقني والتعليم العالي.
- شمول التعليم الأساسي بمادة التربية المهنية والتكنولوجية: يعتبر النظام المطور للتعليم الفني والمهني أحد الأنماط الشائعة عالمياً في مجال التعليم والتدريب المهني، حيث تتبناها العديد من الدول المتقدمة في المجالات الصناعية والخدمية والتجارية، وكما يتضح من التسمية فإن فلسفتها تتلخص في ربط التعليم بالمهنة التي سيلتحق بها الطالب، ولتحقيق ذلك لا بد من توافر شراكة حقيقية وقوية بين قطاع التعليم وسوق العمل حيث يفترض أن يكتسب الطالب المعارف الأساسية للمهنة ويتقن كفاياتها من خلال تدريبه لدى الشركة أو المؤسسة التي تمارس فيها تلك المهنة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية. ويعمل المشروع على إحداث تغيير يشمل كافة جوانب منظومة التعليم والتدريب والتعلم، من حيث حدوث تغييرات جذرية في المناهج الدراسية وأساليب التدريس والكفايات المهنية الواجب توفرها لدى المعلمين والمدرسين، كما سيشمل التغيير توسيع مجال البيئة التعليمية حيث لن تصبح قاصرة على المدرسة فقط بل ستتعدى ذلك إلى مشاركة الشركات والمؤسسات في برامج التدريب العملي للطلاب والطالبات في مجال التخصص، ومشاركتهم كذلك في تقييم مدى إتقان الطلاب والطالبات للكفايات الأساسية لكل مهنة. كما أن خريجي برنامج التلمذة المهنية من المتفوقين تتاح لهم فرصة مواصلة الدراسة في الجامعة التطبيقية وذلك للحصول على درجة البكالوريوس مما يمثل تطوراً جذرياً نحو التوافق مع التوجهات العالمية.
- كما أن مسيرة التعليم شهدت خلال الفترة الماضية العديد من الإنجازات المتميزة في مسيرة التعليم الفني والمهني، ومع المتابعة المستمرة لاحتياجات سوق العمل أظهرت وجود حاجة

ماسة لإدخال المزيد من التطويرات الجذرية على النظام التعليمي، لذا فقد تبنى مجلس التنمية الاقتصادية إطلاق مجموعة من المبادرات بهدف تطوير التعليم والتدريب كان على رأسها تنفيذ برنامج لتطوير التعليم الفني والمهني تحت اسم (مشروع تطوير التعليم الفني والمهني).